

Distr.  
GENERAL

S/RES/985 (1995)  
13 April 1995

مجلس الأمن



القرار ٩٨٥ (١٩٩٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٥١٧، المعقودة  
في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٨١٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣ و ٨٥٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ و ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و ٩١١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ و ٩٥٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ و ٩٧٢ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، الذي قرر فيه، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن تقوم جميع الدول على الفور، لأغراض إقرار السلم والاستقرار في ليبيريا، بتنفيذ حظر عام وكامل على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيريا إلى أن يقرر مجلس الأمن غير ذلك، والذي قرر فيه أيضا عدم انطباق الحظر على الأسلحة والمعدات العسكرية المرسله، حصرا، لاستعمال قوات حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في ليبيريا، رهنا بأي استعراض قد يتطلبه الأمر بما يتمشى مع تقرير الأمين العام،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخين ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥ (S/1995/158) و ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (S/1995/279) عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا،

وإذ يساوره بالغ القلق ازاء انهيار وقف اطلاق النار في ليبيريا، مما حال دون الوزع الكامل لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا ودون اضطلاع البعثة بولايتها على النحو الكامل،

وإذ يلاحظ مع القلق الشديد استمرار استيراد الأسلحة إلى ليبيريا انتهاكا للقرار ٧٨٨ (١٩٩٢)، مما أدى إلى تفاقم الصراع،

وإذ يرحب بما قرره الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من عقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول في أيار/مايو ١٩٩٥،

- ١ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥؛
  - ٢ - يحث جميع الأطراف الليبرية على تنفيذ اتفاق أكوسومبو (S/1994/1174) واتفاق أكرا (S/1995/7) عن طريق إعادة إقرار وقف فعال لاطلاق النار، والتنصيب الفوري لمجلس الدولة، واتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ أحكام الاتفاقيين الأخرى؛
  - ٣ - يشجع دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا على تعزيز تنفيذ اتفاقي أكوسومبو وأكرا، ومواصلة بذل كل ما في وسعها لتيسير التوصل إلى تسوية سياسية في ليبيريا؛
  - ٤ - يحث جميع الدول، وبخاصة جميع الدول المجاورة، على الامتثال على الوجه التام للحظر المفروض بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيريا، وتحقيقا لهذه الغاية، يقرر أن ينشئ، وفقا للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن، تتكون من جميع أعضاء المجلس، للاضطلاع بالمهام التالية، ولتقديم تقرير عن أعمالها إلى المجلس مشفوعا بملاحظات وتوصياتها؛
- (أ) التماس معلومات من جميع الدول بشأن الاجراءات التي اتخذتها فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال للحظر المفروض بموجب الفقرة ٨ من القرار ٧٨٨ (١٩٩٢)؛
- (ب) النظر في أي معلومات تعرضها عليها الدول بشأن الانتهاكات، والتقدم، في ذلك السياق بتوصيات إلى المجلس عن سبل زيادة فعالية الحظر؛
- (ج) التوصية بالتدابير الملائمة ردا على انتهاكات الحظر المفروض بموجب الفقرة ٨ من القرار ٧٨٨ (١٩٩٢)، وتقديم معلومات بانتظام إلى الأمين العام لأغراض التوزيع العام على الدول الأعضاء؛
- ٥ - يعرب عن تقديره لرئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لمبادرته بتنظيم مؤتمر قمة اقليمي بشأن ليبيريا، ولحكومة نيجيريا لموافقتها على استضافة ذلك المؤتمر، ويحث جميع الأطراف على المشاركة فيه؛
  - ٦ - يطالب مرة أخرى بأن تحترم جميع الفصائل في ليبيريا بدقة مركز أفراد فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، وأفراد المنظمات

والأفراد الذين يتولون إيصال المساعدة الانسانية في كل أنحاء ليبيريا، ويطالب كذلك بأن تسهل هذه الفصائل إيصال المساعدة وبأن تلتزم بدقة بقواعد القانون الانساني الدولي السارية؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن بحلول ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ عن الحالة في ليبيريا، بما في ذلك ما إذا كان هناك وقف فعال لإطلاق النار وما إذا كانت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا تستطيع الاضطلاع بولايتها، وعن حالة مساهمات المجتمع الدولي بالموارد المالية والسوقية دعماً للقوات المشاركة في فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ويشير إلى أن المجلس سينظر في مستقبل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في ضوء تقرير الأمين العام؛

٨ - يقرر ابقاء المسألة قيد النظر الفعلي.

— — — — —